العدد (1854) السنة السابعة - الاربعاء (21) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

انتباه

وهواجس الناس تتزاحم على ابواب تشكيل الحكومة، تتكرس مشكلات قديمة وتتضخم، فيما تولد مشكلات جديدة وتضاف الى قائمة المعاناة التي بات واضحا انها لاتريد ان تنتهي.

وربما شكلت، ولم تزل تشكل مشكلة، بل آفة البطالة آفة الآفات، فلا انعدام الخدمات، ولا انتهاك الحريات، ولاتردي الاوضاع الامنية، ولا غيرها من المشكلات، تعدل ما تخلفه البطالة من كوارث كبرى في نفس الفرد وجسم المجتمع، فالجرائم معظمها والامراض النفسية اغلبها وضياع السلم الاجتماعي اكثره، والتشاحن الطائفي جزء كبير منه، وغير ذلك يبدأ اولا من رحم البطالة ويلد منه فيما بعد..

وفي الوقت الذي تتحدث فيه التقارير الدولية عن ارتفاع معدل البطالة بين صفوف القادرين على العمل في بلادنا، فوق مايقرب من الـ (٣٥٪)، وهي نسبة غير دقيقة بتقديرنا، تتصرف الجهات الحكومية تصرف النعامة إزاء كارثة الكوارث هذه، أومارست في احسن الاحوال سياسة الترتيق الوقتي، وليس المعالجة الستراتيجية، او في الأقل تشريع او تفعيل القوانين التي تؤسس لمثل هكذا معالجة.

الملايين المتزايدة من جيوش العاطلين تقرع اليوم بصخب ابواب الحكومة، لعلها تستجيب، قبل ان (يسبق السيف العذل..).

■ المحرر

كاريكاتير ..... عادل صبري

SMS

إلى أمانة بغداد

وصل الصفحة من قرائها عدد من الاستفسارات عن موضوعة اعادة رصف الارصفة ولمرات عدة للرصيف الواحد، حتى باتت اشبه بالظاهرة التي تثير اكثر من علامة استفهام؟ منها ماهو الخلل الذي يجعل اعادة رصفها يتكرر؟ هل يكمن في نوعية البلاط او المقرنص؟ ام في مستوى العمل الذي تؤديه الجهة المنفذة؟ ام ان (الاكسباير) سريع العطب؟ ثم يتساءل القراء الا يكون الاجدى والافرض الانتهاء من تبليط الشوارع تبليطا تاما عاما قبل الانشغال بالارصفة، لئلا يقال ان الامانة امسكت بالعنان وتركت الحصان.

الى وزارة النفط

في الوقت الذي تؤكد فيه، وزارة النفط وفي اكثر من مناسبة، ان الانسيابية جارية على قدم وساق في تجهيز محطات بيع البانزين، يفوق ما يحتاجه المواطن.. بتنا نشهد طوابير السيارات، تتزايد يوما بعد آخر منذ اكثر من اسبوعين، من دون ان نعثر على اي تفسير، على الرغم مما يتردد على السنة الناس من ان السبب كامن في موجة الحر واختفاء او شبه اختفاء التيار الكهربائي، ولكن على اية حال لن يكون ذلك فعلا هو السبب الرئيسي، ونتساءل مع المواطن هل سنعود للاجابة عن السؤال العتيد: هل ان الدجاجة من البيضة، ام ان البيضة من الدجاجة؟

رسالة خاصة الى/ وزارة التعليم العالي

انهت ابنتي الطالبة في قسم هندسة البرامجيات/ كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة/ كلية اهلية/ انهت امتحاناتها النهائية بنجاح من المرحلة الثالثة الى المرحلة الرابعة، وصار من المفترض ان تمارس فترة تطبيقية خلال زمن العطلة المدرسية في احدى دوائر الدولة وبشكل الزامي، وقبولها لممارسة التطبيق يفترض حصولها على كتاب صادر من قبل الكلية ذاتها، الامر الذي دعا الكلية إلى فرض رسوم مقدارها (٥٠) الف دينار على كل طالب يخضع للفترة التطبيقية، وهو مبلغ باهض بالنسبة للكثير من ذوي الطلبة اصحاب الدخل المحدود..

ولدى مراجعتي وزارة التعليم العالي/ قسم الاشراف العلمي لم المس غير الانحياز الواضح لاجراءات تلك الكلية تحت مبرر ان تلك الكليات مستقلة ماديا ولا شأن للوزارة بإمورها المالية، هذا ماتفضلت بطرحه الدكتورة بيداء مديرة الاشراف العلمي في الوزارة، وعندما طلبت منها اعفاء ابنتي من هذا التطبيق المكلف، اشارت ان هذا الامر الزامي، ولايمكن اعفاء الطلبة منه، وهنا اتساءل ويتساءل معي الكثير من اولياء الطلبة مادور وزارة التعليم العالي في الحد من هذا الاستغلال البشع الذي يجري امام انظار المسؤولين، وكيف تكون ادارات الكليات الاهلية مطلقة السراح في حلب الطلبة ماديا من دون حسيب او رقيب؟

المواطن عبد العليم محمود الجبوري

تقرير

محال البيوت تزاحم محال الأسواق وتغلق البعض منها

□ علي جابر

تعاني الأسواق العامة في مدن العراق كافة (فراغا تنظيميا)، بسبب عدم تفعيل القوانين وعدم إصدار التشريعات اللازمة والملائمة للتطورات الحاصلة في الحياة عموما.. وتشكل ظاهرة وجود المحال التجارية التي يتم بناؤها في حدائق البيوت أو أمامها، ظاهرة أثرت على أصحاب المحال التجارية من الذين يستأجرون هذه المحال بمبالغ كبيرة..

يرى أبو حيدر السيد مالك/ صاحب محال لبيع التمور في الكرادة: ان هذه الظاهرة ومثلها كثرة البسطيات التي تنتشر على الأرصفة والطرقات تشكل خطرا حقيقيا يهدد عمل هذه المحال، لان أصحاب هذه البسطيات ومحال البيوت لا تدفع إيجاراً أو ضرائب، ولاحتى رسوماً والأدهى من ذلك ان أصحاب هذه المحال يقومون ببيع السلع والمواد باسعار منخفضة عما نبيعه نحن، لانهم ليسوا مضطرين الى البيع باسعار مرتفعة مادامو لايستاجرون هذه المحال ولا رسوم عليهم او ضرائب، وعندما يبيعون بهذه الاسعار المنخفضة فان ذلك يؤدي الى المزاحمة في الرزق والتاثير على اصحاب المحال التجارية الذين مضت عليهم عشرات السنين.

فيما ترى السيدة (كوركس متي) صاحبة محل في الكرادة: قمت ببناء هذا المحل بعد ان اقتطعت جزءا من الحديقة، لان زوجي متقاعد وعاجز عن العمل وليس لدينا اي مصدر للرزق، واقوم بجلب البضاعة من (الشورجة) ولدي عدد كبير من الزبائن الذين تربطني بهم علاقة طيبة، واعتقد ان هذا الامر لايؤدي الى التاثير على اصحاب المحال التجارية الكبيرة، بل بالعكس هو يوسع من الاسواق ويسهل على الناس عدم الذهاب الى الاماكن البعيدة حيث ان اغلب زبائني من سكان المنطقة والقريبين مني واولا واخرا (الرزق على الله)..

ويرى السيد صاحب غانم راضي ...مدرس: ان بناء المحال التجارية في البيوت امر ممكن قبوله اذا كانت هذه المحال تستحصل على الموافقات الاصولية اللازمة لممارسة العمل، ومنها موافقة البلدية والتعليمات الصادرة من مجالس المحافظات، واذا قام اصحاب هذه المحال بالحصول على الموافقات، فان لاصحابها ممارسة المهنة، وعلى الذين يفتحون هذه المحال الالتزام بقواعد واصول البيع والمهنة، وان لا يقوموا بالبيع وبأسعار منخفضة كي لا يؤثر على بقية المحال وهذا يعتبر من القواعد والاصول التي من الواجب الالتزام بها وعدم خرقها، ويتبقى للمواطن حرية الاختيار وحسب ما يراه من تنظيم واسعار وجودة في البضاعة بين محل واخر.

ويؤكد علي شكري الجبوري/ محام: ان القوانين واضحة في هذا الجانب ً فلا بد من الحصول على الموافقات المحددة في قانون البلديات والتعليمات الصادرة بخصوصها، وكذلك تعليمات المجالس البلدية فلا يمكن ان تساوي بين من يملك محلاً قد اشتراه بملايين الدنانير وبين محل اخر (كشك) تم وضعه في قطعة متروكة، هذا لايمكن قبوله قانونا واعتقد ان الظرف الامني الحالي والظروف التي يمر بها البلد تحول دون تطبيق القوانين وتفعيلها في الوقت الحاضر، الا انها ستفعل بعد ان يستتب الامن، وعلى الناس ان يعلموا ان القانون سيعود الى فرض هيبته فيما بعد (ولا يصح الا الصحيح).

اما اسماعيل علوان فقد قال: لا أبالغ إذا قلت ان هذه الفوضى الموجودة في الاسواق تحتاج الى دهر طويل لاعادة تنظيمها، ولابد من تشكيل لجان خاصة من البلديات لتقوم بمتابعة هذه الخروقات لتنظيم الاسواق، لان ذلك يؤدي الى خرق القانون وعدم الالتزام بالتعليمات، وإلا ما معنى ان يقوم كل من يريد بناء محل من بيته او حديقته والاخرون يشترون المحل بعشرات الالاف من الدنانير، هذا اجحاف وعدم التزام ولابد على المجالس البلدية واجهزة الدولة من ان تعيد تنظيم ذلك قبل استفحال هذه الظاهرة الخطرة.

اف ب..

قانونيات

نظرة في قانون رعاية الاحداث

يهدف قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ الى الحد من ظاهرة جنوح الاحداث، من خلال معالجة جنوح الحدث واصلاحه أجتماعياً، وفقاً للقيم الاخلاقية في المجتمع، وهذا القانون يحرص على الاكتشاف المبكر للحدث الجانح ومعالجته قبل الجنوح، وحمل القانون الاولياء والاوصياء المسؤولية القانونية، عن جنوح الاحداث وأوجد ما يسمى الرعاية اللاحقة للحدث كوسيلة للاندماج في المجتمع.ويسري هذا القانون وفقاً للمادة (٣) من القانون على الصغير الذي لم يتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة من العمر، ويتم أثبات عمر الحدث بوثيقة رسمية، وعند وجود تعارض بين مامثبت وظاهر الحال فيحال الحدث الى الفحص الطبي للتاكد من عمره.

وأوجب هذا القانون تشكيل مجلس رعاية الاحداث المتكون من وزير العمل رئيساً وقاضي ومدير عام دائرة اصلاح الاحداث وممثل عن وزارة الاوقاف والتربية وطبيب أختصاصي، وممثل عن الداخلية ودائرة رعاية القاصرين، واخر عن الاتحاد العام لشباب العراق واتحاد النساء، ويتولى هذا المجلس وضع السياسة العامة لجنوح الاحداث، وأنشاء الدور والمدارس الاصلاحية وتوفير الحماية اللازمة لجنوح الاحداث، كما أوجب القانون اعلاه تأليف مكتب دراسة الشخصية، في كل محكمة أحداث لدراسة شخصية الحدث، ويتكون من طبيب مختص في الامراض العقلية والعصبية، وعدد من الباحثين الاجتماعيين ليتولى أجراء ودراسة شخصية الحدث الجانح ومدى ادراكه لفعله الجنائي المخالف للقانون ودراسة البيئة التي يعيش فيها.

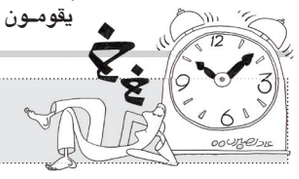

صح النوم!!!

القطاع الخاص شريك فاعل في النهضة المطلوبة

اف ب..

■ ما زال القطاع الخاص في العراق في بداية نموه الاقتصادي حيث ان الظروف الامنية ادت الى رحيل عدد كبير من رؤوس الاموال الخاصة الى خارج العراق ما ادى الى تراجع هذا القطاع، و ربما يكون سبب ذلك كثرة القوانين والقرارات السابقة التي سمحت بالاستيراد المفتوح الذي ادى الى اغراق السوق العراقية بمختلف البضائع الاجنبية (الرديئة)، وعدم استطاعة القطاع الخاص مجاراة هذا الحال، ما ادى الى تراجعه و تدهوره حيث ان هذه البضائع باتت تتسيد الاسواق وبالتالي حالت دون ايجاد البضائع المحلية انطلاقا من القاعدة الاقتصادية (البضاعة الرديئة تمنع ظهور البضائع الجيدة). يعد الجانب الأمني هو السبب الرئيس الذي ادى الى تراجع القطاع الخاص، وكذلك ضعف دور الدولة في دعم ذلك القطاع، ويحتاج الأمر لتطويره وجود اقتصاديين يفهمون الواقع الاقتصادي، وبإمكانهم وضع الستراتيجيات اللازمة لرفع كفاءة القطاع الخاص، الذي يعد شريكا مهما للقطاع العام، كما على الدولة من خلال جهاز الرقابة، ان تحدد دخول البضائع الاجنبية و تحول دون الدخول العشوائي من خلال وضع الضوابط اللازمة، كما يحتاج الامر كذلك الى تهيئة الارضية اللازمة من كهرباء و خدمات اخرى، وكذلك تطوير القطاع المصرفي الذي يمكن من خلاله تسهيل الكثير من الخطوات التي تؤدي الى تطوير القطاع الخاص و كذلك وضع السياسات المناسبة.

ان كثرة البضائع المستوردة و الرديئة و التي لا ترتقي لمستوى (الاستهلاك الفردي) تأتي من جهات خارجية، في حين ان التاجر العراقي لا يستطيع ان يقوم بدوره بالشكل المطلوب بسبب عدم وجود اسناد له، كما ان القطاعات الاخرى في العراق تحتاج الى تفعيل حتى لا نعتمد على الاقتصاد الأحادي الجانب، وهو النفط، بل يجب دعم القطاع الزراعي والصناعي، ولكي يتطور القطاع الخاص في العراق لابد من الانفتاح والشراكة من قبل الشركات الكبيرة والصغيرة التي يمكنها النهوض بالقطاعات المختلفة، وان تسهل الدولة عملية القروض، كما لا يمكن تطوير القطاع الخاص من خلال الامور النظرية، بل لا بد من دعم الدولة وتطوير السياسة المصرفية وتعديل القوانين القديمة و تشريع قوانين جديدة يمكن من خلالها دفع عجلة الاقتصاد الى الامام وتشجيع الاستثمار ودعوة الشركات المختلفة لإنشاء المصانع والشركات ويحتاج الامر الى دعم الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء وحصر دخول البضائع من قبل الدولة وإبداء الأولوية للبضائع المحلية.

مواطن يسال: شوكت اشوف الكهرباء

■ لأنك في بلد كل شيء فيه يشتعل ويتأزم بما فيه خطاب أصحاب المولدات الامبيرية حيث وصل سعر الامبير الواحد مطروحا ب (١٢) الف دينار واصل ب (١٥)الف دينار ولكون أقل البيوت تستهلك اكثر من ٧ أمبير لكي يحصل على عمل متواصل لمدة ثلاث ساعات للثلاجة كي يحصل بعدها على كم علبة ثلج يقهر بها الاجواء الملتهبة ويبدأ عمل السيد مسؤول المولدة من الثانية عشرة ظهرا لغاية الساعة الثامنة ليلا او للثانية عشر ليلا تتخللها عشرة أنقطاعات بحجة الكاز والمولدة(حمت) والراديترمثقوب لايكفي والماء حار والاسلاك قد تسخنت ووووو حتى يحل الليل ويبدأ البرنامج الليلي من الثانية عشر ليلا لغاية الثانية عشر نهارا ونفس الطاس ونفس الحمام.

لقد اعتمد المواطن اعتمادا شبه كلي على المولدات الخارجية التي يديرها بعض السادة الذين تفننوا في تشغيلها وادارة شؤونها اما الذين لايملكون هذه المبالغ ليدفعوها من اجل ان يفوزوا بخمسة او ستة أمبيرات فما عليهم سوى أن يفترشوا السطح أذا كان هناك سطح ويتأملوا في عجائب السماوات ليلا وهم يقضون الليل محاولين جلب الهواء لأطفالهم.

احد المواطنين يقول احلم بالكهرباء من عام ١٩٩١ ولحد الان وكل الوعود كاذبة و المسؤولين لايهمهم سوى مصالحهم ولو كانوا حقا يريدون أن ينجزوا مشاريع لأنتاج الطاقة الكهربائية لأنجزوا. مثل مايبنون بيوتهم التي هي عبارة عن سفارات مصغرة لكان العراق الان يصدر من هذه الطاقة لدول الجوار.

وصلتنا اجاباتكم

الى / صحيفة المدى
م / اجابة

نهديكم تحياتنا..

اشارة الى مانشرته صحيفتكم الغراء بعددها (١٨٢٦) في ٢٠١٠/٦/٢٠ تحت عنوان (الى الشركة العامة للاتصالات والبريد..) نود اعلامكم مايلي:

تم إصلاح الهاتف المرقم (٤٤٣١٠٢٢) وهو الآن يعمل بصورة جيدة.

مع التقدير

سمير علي الحسون
معاون مدير قسم العلاقات والاعلام

الى / جريدة المدى الغراء
م / اجابة

تحية طيبة

نشرت جريدتكم بعددها (١٧٩٣) الصادر في ٢٠١٠/٥/١٢ موضوعا بعنوان (شكاوى) نود توضيح ما جاء فيه:

العمل البلدي مستمر من قبل بلدية الصدر الاولى التابعة لامانة بغداد في تنظيف الساحة المحاذية لمنطقة الارفلي محلة(٥٧١) ورفع النفايات والانقاض.. وقد تم اعداد الدراسات والتخصيصات اللازمة لغرض تحويلها الى متنزه خدمة لاهالي المنطقة وزيادة الرقعة الخضراء داخل المدينة.

شاكرين تعاونكم... مع التقدير

الى / جريدة المدى الغراء
م / اجابة

تحية طيبة

نشرت جريدتكم بعددها (١٧٩٦) الصادر في ٢٠١٠/٥/١٦ موضوعا بعنوان (النفايات والأجرة) نود توضيح ما جاء فيه:

المتابعة مستمرة وبشكل متصاعد لمثل هكذا حالات برغم قلة حدوثها ضمن الرقعة الجغرافية لبلدية بغداد الجديدة التابعة لامانة بغداد.

شاكرين تعاونكم... مع التقدير

الى / جريدة المدى الغراء
م / اجابة

تحية طيبة

نشرت جريدتكم بعددها (١٨٠٠) الصادر في ٢٠١٠/٥/٢٠ موضوعا بعنوان (جهود تنظيف مهدورة) نود توضيح ما جاء فيه:

لا توجد أعمال تنظيفية خاصة بالمقاولين ضمن حدود بلدية الاعظمية التابعة لامانة بغداد.. الجهد الخدمي تقوم به كوادر البلدية وتشمل كل الاعمال وبخصوص الاغطية فهناك تعليمات صادرة بهذا الخصوص الكل يلتزم بها حفاظا على نظافة المدينة.

شاكرين تعاونكم... مع التقدير

حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والاعلام
أمانة بغداد

من اجل بغداد أجمل

عدسة: احمد عبد الله

نتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني: peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥